



العملات الرقمية ودورها في تعزيز مؤشرات القدرة التنافسية: التجارب الدولية والرؤية المستقبلية

م.د.علي حمزة جواد

جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد
alih.alhajame@uokufa.ed
u.iq

م.د.احمد عباس عبد الحسين

جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد
ahmeda.alsafi@uokufa.ed
u.iq

م.د.حسين شريف نعيم

وزارة التربية، المديرية العامة لتربية
بغداد الكرخ الثانية
c.l.a.division@gmail.co
m

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية في تعزيز مؤشرات القدرة التنافسية، ومعرفة المحددات المستقبلية للعملات الرقمية، ولا سيما بعد التحولات التكنولوجية التي أحدثت تغييرات مهمة في الاقتصاد، ولذلك ركزت هذه الدراسة على بيان أثر التقدم التكنولوجي في نشوء العملات الرقمية، ودراسة دورها في تعزيز التنافسية، ومن ثم تحديد الرؤية المستقبلية للعملات الرقمية للبنوك المركزية، وقد اتبعت الدراسة المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال دراسة بعض التجارب الدولية وتحديد الأسس العامة، وقد توصل البحث إلى أن العملات الرقمية دوراً مهماً في تعزيز القدرة التنافسية، وإن الرؤية المستقبلية لها تقتضي العمل على المحددات التي تكفل نجاحها، ولذلك ينبغي للبنوك المركزية الاضطلاع بدور أكبر في ظل التحول الرقمي في العالم، والعمل على تطوير دور العملات الرقمية في تعزيز مؤشرات التنافسية الدولية.

الكلمات المفتاحية : العملات الرقمية، القدرة التنافسية، البنوك المركزية.



Digital currencies and their role in enhancing competitiveness indicators: international experiences and future vision

Hussein Sherif Neaam
General Directorate of
Education, Baghdad,
Karkh II
c.l.a.division@gmail.com

Ahmed Abbas Abdalhussein
University of Kufa, Faculty of
Administration and
Economics
ahmeda.alsafi@uokufa.edu.iq

ali hamzah chyad
University of Kufa, Faculty
of Administration and
Economics
alih.alhajame@uokufa.edu.iq

Abstract

This study aims to determine the impact of using central bank digital currencies in enhancing competitiveness indicators, and to know the future determinants of digital currencies, especially after the technological transformations that have brought about important changes in the economy. Therefore, this study focused on explaining the impact of technological progress on the emergence of digital currencies, studying their role in enhancing competitiveness, and then determining the future vision of central bank digital currencies. The study followed the inductive and deductive approaches by studying some international experiences and identifying the general foundations. The research concluded that digital currencies have an important role in enhancing competitiveness, and that their future vision requires working on the determinants that ensure their success. Therefore, central banks should play a greater role in light of the digital transformation in the world, and work to develop the role of digital currencies in enhancing international competitiveness indicators

Keywords: Cryptocurrencies, competitiveness, central banks.

المقدمة

في سياق التحولات التكنولوجية المتسارعة وتأثيراتها الممتدة على مفاصل الحياة الاقتصادية، أضحت العملة مفصلاً أساسياً في تحديد معدلات التبادل التجارية؛ إذ تشكل العملة عاملاً مهماً في تعزيز القدرة



تنافسية على مستوى الشركات والبلدان، ومن الطبيعي أن تؤثر الابتكارات التكنولوجية التي شهدتها العالم، والتي أصبحت واقعاً يمكن تلمسه على مستوى الصناعة المصرفية، في شكل النقود والوسائل التي يتم التعامل بها، إذ تعد العملات الرقمية مكافئاً طبيعياً للمعاملات البنكية غير النقدية كالإيداع والسحب الإلكتروني، وبين الاقتصادي (توماسو كريفولي) وهو أحد موظفي صندوق النقد الدولي (IMF) في رسالة بعثها إلى أمه وهو يخبرها بنتبؤاته المستقبلية حول العملات الرقمية كتب فيها : ((امي العزيزة ربما يأتي اليوم الذي تحل فيه العملة الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية محل العملة الورقية، واعلم ان شعور الامان لا ينتابك الا حينما تقع النقود الورقية بيدك، اذ حينها تمتلكين زمام الامور في ادارة نفقات المنزل)). فقد أحدثت الابتكارات الرقمية تغييرات بعيدة المدى في جميع قطاعات الاقتصاد، لذا شكلت العملات الرقمية بأنواعها كافة متغيراً مهماً ومنها العملات الرقمية للبنوك المركزية، فقد سعت كثير من الدول إلى تحقيق الاستفادة القصوى منها في تطوير الاقتصاد، وزيادة القدرة التنافسية في ظل التحول الرقمي في العالم.

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من الدور الذي يمكن أن تؤديه العملات الرقمية للبنوك المركزية في التأثير على القدرة التنافسية، وتأثير ذلك على اقتصاديات الدول ومدى تقدمها التنموي في إطار التنافس الاقتصادي بينها.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في حداثة تجربة العملات الرقمية التي ما زالت تواجه تحديات وإشكاليات عديدة مما يجعل من البحث في الدور الأنسب للبنوك المركزية ضرورة ملحة، ولا سيما مع التنافس الاقتصادي الدولي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها بأن ((للعملات الرقمية للبنوك المركزية دوراً مهماً في تعزيز القدرة التنافسية الدولية)).

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحديد أثر استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية في تعزيز تنافسية، وتشخيص المحددات المستقبلية للعملات الرقمية.

**منهجية البحث:**

لغرض الوصول إلى هدف البحث فقد تم اتباع المنهج الاستقرائي من خلال تتبع التجارب الدولية، وكذلك المنهج الاستنباطي من خلال تحديد الشروط الضرورية والكافية لدور العملات الرقمية في تعزيز التنافسية الدولية.

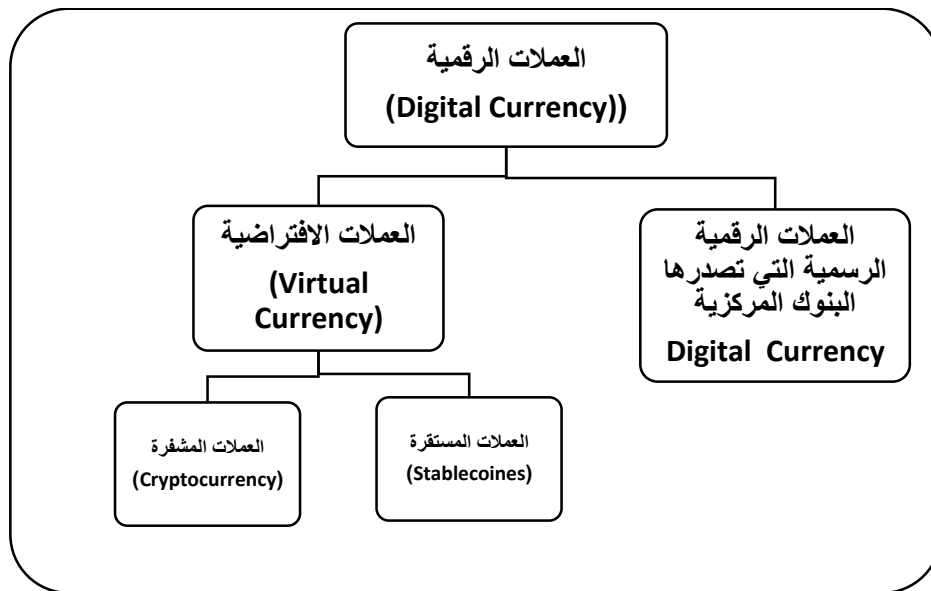
المطلب الأول: العملات الرقمية : المفهوم والخصائص**أولاً : مفهوم العملات الرقمية**

مع تطور الفكر الإنساني في مجال تسهيل عمليات التبادل التجاري تطور معها أيضاً أشكال الوسيط التبادلي بين أطراف المعاملة، إذ تشير الأدبيات التاريخية إلى أن بدايات عملية التبادل كانت تتم من خلال مقايضة سلعة بسلعة، ومع تطور الحضارة الإنسانية جرى التحول من نظام المقايضة إلى النقود المسكوكة المعدنية، ومع اتساع التبادل التجاري من جهة، وندرة المعادن من جهة أخرى، ظهرت النقود الورقية والتي شكل ظهورها تحول مهماً في مراحل تطور النقود، إلى أن ظهرت خلال العقد الأخير العملات الرقمية (Digital Money) بوصفها وسيطاً مبتكراً للتبادل يتلاءم مع التحول الرقمي في أنظمة المدفوعات المالية، الأمر الذي دعا كثيراً من الباحثين والأكاديميين إلى الدعوة إلى دراسة أعمق لهذا النوع من العملات وبحث الأشكاليات القانونية والمالية في مدى تطبيقها والاستفادة منها.

يمكن تحديد الدوافع وراء هذه الدعوات والدراسات لتبني العملات الرقمية في مجموعة من الدوافع الرئيسية تتمثل بالعوائد المالية، إذ تشكل العملات الرقمية فرصاً استثمارية مربحة كالأصول المالية الأخرى، فضلاً عن قدرتها في تقليل التكاليف مقارنة بالتعاملات النقدية (عثمان عثمانية، 2020). وأما فيما يتصل بتحديد ماهية العملات الرقمية فقد عرفها صندوق النقد الدولي (IMF) بأنها قيمة نقدية على شكل وحدات ائتمانية مخزونة إلكترونياً لصالح المستهلك، في حين عرف بنك التسويات الدولية (BIS) العملات الرقمية بأنها "شكل جديد ومتطور من أشكال النقود تكون صادرة من البنوك المركزية تختلف عن الاحتياطات أو أرصدة التسويات التي تحتفظ بها المصارف التجارية لدى البنوك المركزية" (صالح، 2021). وهي بذلك تختلف عن العملات المشفرة والتي تعرف على أنها "رموز رقمية لامركزية بدون جهة إصدار ولا تمثل أي أصل أو التزام أساسي (Codruta ، 2020). Boar H



وبذلك يتضح بأنّ للعملات الرقمية أشكالاً مختلفةً فهناك عملات رقمية تصدرها البنوك المركزية وهناك عملات افتراضية لا تصدرها البنوك المركزية، والتي تطورت في العقد الأخير وشهدت ظهور أنواع عديدة مثل (Bitcoin، Ethereum، Tether USDt) والعملات الافتراضية تنقسم على قسمين: الأول يتمثل بالعملات الرقمية المستقرة التي تتميز بارتباط قيمتها بأصول أخرى، والثاني عملات مشفرة التي تتميز باشتماله على تكنولوجيا معقدة تتطلب عدم كشف مؤسسيها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الاتي:



مخطط (1)
أشكال العملات الرقمية

المصدر: علي محمد الخوري، المدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية، الطبعة الأولى، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الامارات، 2021، ص95.

ثانياً : خصائص العملات الرقمية

إنّ تحديد ديناميكية سوق العملات الرقمية وقواعد عملها، والعناصر التي تتحكم بها تقتضي معرفة آليات عمل العملات الرقمية، والأسس التقنية لتشغيلها، ومن ثم فهم القواعد الاقتصادية التي تحكمها وتحدد مساراتها وقوة الطلب والعرض عليها بحسب المتغيرات الاقتصادية والمالية والقانونية. وإن محور أساس النظام النقدي هو الثقة في العملة، وبما أنّ البنك المركزي يوفر الغطاء



للوحدة النقدية، فإنه يعطي الصبغة القانونية والثقة في التعامل بهذا الشكل من العملات، هذه الثقة التي يولدها البنك المركزي تمثل أساس النظام النقدي.

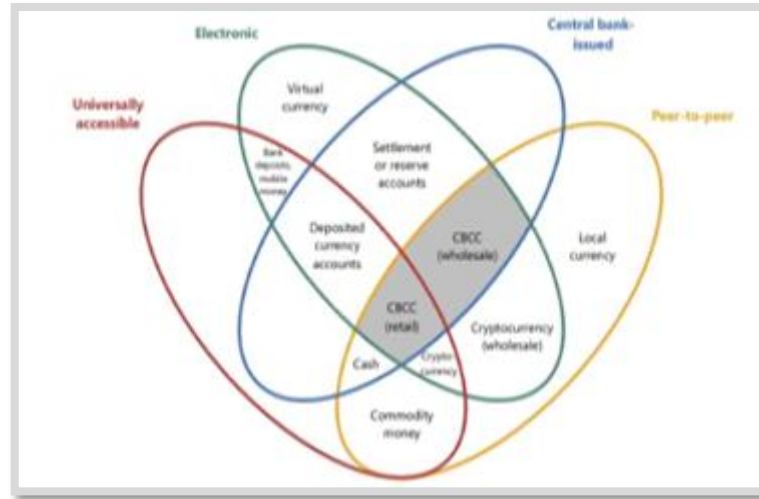
تتميز العملات الرقمية باشتغالها على خصائص ذات أهمية بالغة في تعزيز تطور النظام النقدي والمالي، مثل تعزيز الشمول المالي لشريحة كبيرة من السكان خارج النظام المصرفي التقليدي، وكذلك تمتعها بدرجة مهمة من الأمان والاستقرار النسبي، علاوة على دورها تعزيز كفاءة النظام النقدي والمصرفي من خلال تعزيز إمكانية تحويل الأموال وحركتها، ومن ثم تعزيز مراقبتها فضلاً عن دورها في تخفيض تكاليف التحويلات وضمان سرعتها وفعاليتها، وتجاوز العوائق التي يمكن أن تواجه العملات الورقية بيد أنها تواجه بعض المشكلات مثل تعرضها للمخاطر السيبرانية، وصعوبة تحويلها إلى عملات رقمية إذا كانت الكميات كبيرة، ولا سيما مع تجربتها الحديثة نسبياً وهذا ما يقتضي وضع السياسات النقدية اللازمة لتطويرها مع تعزيز حمايتها من خلال البرامج التكنولوجية الحديثة.

ومن المفيد وضع العملة الرقمية للبنك المركزي في سياق أنواع أخرى من النقود، لمعرفة الامتيازات والتحديات التي تواجهها، وفي هذا السياق، قدم كل من (Bech & Garratt 2017) نموذجاً يسمى (The Money Flower)، وقد حاول فيه بيان مميزات العملة الرقمية الصادرة عن البنك المركزي عن الأنواع الأخرى من الأصول المالية، وركزا في هذا النموذج على أربع خصائص رئيسية، وهي مصدر العملة (البنك المركزي أو غيره)، وشكل العملة (رقمي أو مادي)، وإمكانية الوصول إلى العملة (غير مقيد أو مقيد) والتكنولوجيا (قائمة على الرموز الإلكترونية أو الحسابات الدفترية)، وبيناً إن الأصول المالية فيما بينها تشترك ببعض هذه السمات، فالنقود الورقية مثلاً تمثل التزاماً على البنك المركزي ويتم تداولها على نطاق واسع، ولكنها ليست إلكترونية، أما الودائع المصرفية فهي التزام على المصارف ويتم تبادلها بطريقة مركزية، أما عبر الدفاتر الحسابية المصرفية أو بين حسابات المصارف المختلفة عبر البنك المركزي، بينما تقع العملات الرقمية في قلب نموذج (The Money Flower) فهي أولاً تمثل التزاماً على البنك المركزي، وطالما أنها صادرة عن السلطات الرسمية فهي تكون متاحة للجميع وغير مقيدة، وتحظى بالقبول لدى الجمهور وبالنتيجة يمكن تداولها من شخص إلى آخر (Morten Bech, 2017)، بالمقابل نجد أن العملات المشفرة مثل (بتكوين) تكون صادرة عن جهات خارج البنك المركزي؛ ولذلك فهي لا تحظى بالقبول لدى الجميع نتيجة ارتفاع المخاطرة في تداولها، فضلاً عن تقلبات السوقية لقيمة العملات



المشفرة مقارنة بالعملات الرقمية المضمونة من قبل السلطات الرسمية، إذ بلغت القيمة السوقية للعملات المشفرة نحو (800) مليار دولار بدايات عام 2018 لتتراجع نحو (237) مليار دولار في عام 2020 (المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2020).

ويمكن أن تعالج العملات الرقمية للبنوك المركزي العوائق أمام توفير السيولة في السوق النقدية، وتتيح تدفقات المعلومات إلى صناع السياسات الاقتصادية، ومن ثم تحسين كفاءة التدخلات النقدية، مع ذلك تبقى هناك مخاوف من العملات الرقمية تتمثل في سرقة الهوية الإلكترونية، والتي تسمح للجنة بنقل أو سحب الأموال من الحسابات دون إذن مالكيها (BIN، 2018).



الشكل (1)
نموذج (The Money Flower)

Morten Bech & Rodney , Central Bank Cryptocurrencies, Bank for International Settlements, BIS Quarterly Review September 2017 , p55

المطلب الثاني : القدرة التنافسية والتجارب الدولية للعملات الرقمية

أولاً : القدرة التنافسية:

لقي موضوع القدرة التنافسية اهتمام من قبل كثير الباحثين والمؤسسات على المستوى العالمي، لا سيما مع ظهور العجز الكبير في الميزان التجاري لدى الولايات المتحدة تجاه اليابان خلال ثمانينيات القرن الماضي، كما ازدادت أهمية هذا الموضوع كإفراز طبيعي لظاهرة العولمة وتحرير الأسواق تجارياً ومالياً، فضلاً عن التقدم السريع في التقنيات التكنولوجية، والتي كان من



شأنها تكوين بيئة محتدمة التنافس (النوير، 2001). لذا لم يظهر هذا موضوع من باب الصدفة العلمية، وإنما هو نتاج فكري جديد كنتيجة للتحوّل من مفهوم الميزة النسبية التي كانت أساس الفكر الاقتصادي بعد اطروحات النسبية (ديفيد ريكاردو) والتي كانت حجر الزاوية في النظرية التجارية وتقسيم العمل.

استناداً الى هذه الخلفية من التغيرات السريعة في المعايير الأساسية الدولية والتي تسعى إلى تحقيق التنمية، أخذت المؤسسات والمنشآت العالمية تتناول موضوع التنافسية في اروقة النقاشات الادبية وعلى مستويات مختلفة، ومنها منتدى الاقتصاد العالمي التي عرفت القدرة التنافسية بأنها "مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الاقتصاد، والذي يحدد بدوره مستوى الرخاء الذي يمكن للاقتصاد تحقيقه". (العصفور، 2012)، بينما يعرفها تقرير التنافسية العربية بأنها "الاداء النسبي الحالي والاداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في اطار القطاعات والانشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الاجنبية (العصفور، 2012). واستنادا الى هذا تناولت الدراسات مفهوم القدرة التنافسية على مستوى البلد من خلال اتجاهين اثنين: أولهما وهو الاتجاه الضيق والذي يركز على تعريف القدرة التنافسية للبلد بالاستناد الى متغيرات وعوامل اقتصادية قصيرة الأجل، منها امكانية البيع في الأسواق الخارجية، أو تحقيق فائض في الميزان الجاري، والاتجاه الثاني وهو الاتجاه الأكثر اتساعاً والذي اعتمد على التغيرات الهيكلية في البنى التحتية والمؤسسية للبلد في الأجل المتوسط والبعيد (بريهي، 2008).

بالمقابل ترى وتتفق معظم الدراسات على أن مستوى المشروع هو ادق مستوى لتحديد مفهوم القدرة التنافسية، إذ عرفت تنافسية المشروع بأنها "الجهود والاجراءات الابتكارية والادارية والتسويقية والتطويرية التي يمارسها المشروع من اجل الحصول على حصة اكبر في السوق او الدخول الى اسواق جديدة" (ألياس، 2002)، في حين هناك من عرفها بأنها "قدرة المشروع على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين من ناحية السعر او/و الجودة، مما يعني زيادة حصة المشروع في السوق" (الشريف، 2013)، ويتوقف مدى اكتساب المشروع لهذه الميزة على توافر بيئة أعمال ملائمة داخلية وخارجية. وقدم الاقتصادي (M. Porter) أنموذجاً لتحليل تنافسية المشروع من خلال القوى الخمسة المؤثرة على المشروع وهي (Porter, 2006):

1-تهديد المنافسون في السوق.



- 2-تهديد المنافسين المحتملين للمشروع في الدخول الى السوق.
- 3-قوة المساومة والتفاوض التي تمتلكها الإدارة التسويقية للمشروع.
- 4-قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات المشروع.
- 5-تهديد مواجهة الاحلال أي البدائل عن خدمات ومنتجات المشروع.

ثانياً: التجارب الدولية للعملات الرقمية

على الرغم من حداثة التعامل في العملات الرقمية، فإنها شهدت تطوراً مهماً على صعيد النماذج الرقمية والتجارب الدولية؛ لذا لابد من دراسة تلك التجارب وتحديد آليات التعامل مع العملات الرقمية في الإطارين الاقتصادي والقانوني، علاوة على تحديد طبيعية السياسات المتبعة في بعض الدول المتقدمة بوصفها التجارب الأكثر تقدماً في مجال العملات الرقمية.

وتتمثل أبرز أولويات البلدان التي تسعى إلى إصدار العملات الرقمية هي زيادة الشمول المالي، إلى جانب تخفيض تكاليف الإصدار الورقي، وضمان تحقق الاستقرار المالي، وبالنتيجة زيادة تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي المالي.

ووفقاً لبيانات منظمة المجلس الأطلسي (Atlantic Council)، توجد هناك ثلاث بلدان وهي (جزر باهاما، جامايكا، نيجيريا) وانضمت لها مؤخراً جزر الكاريبي، كل تلك التجارب تعمل بنظام العملات الرقمية في تعاملاتها المالية اليومية وتخضع العملات الرقمية إلى ضوابط وقوانين سلطة البنوك المركزية في تلك البلدان، وتعد جزر الباهاما أول بلد أصدر عملة رقمية تحت تسمية (SandDoller) وتخضع لوصاية البنك المركزي ولحاملها الحقوق والامتيازات المقررة، إذ تكون مغطاة بالاحتياطيات الأجنبية، في حين أصدر البنك المركزي النيجيري أحدث عملة رقمية تحت مسمى (e-Niara) بهدف تقليل كلفة التحويلات المالية، وزيادة مستوى الشمول المالي (عبدالمنعم، 2022)، بالمقابل أطلق البنك المركزي في الإكوادور مشروعاً يسمى "Dinero electronica" (المال الإلكتروني) عام 2014 للسماح للأفراد بإجراء مدفوعات عبر الهاتف المحمول من خلال نظام يديره البنك المركزي، ومع ذلك فشل النظام في جذب عدد كبير من المستخدمين، وتم إيقافه في عام 2016.

جدول (1)

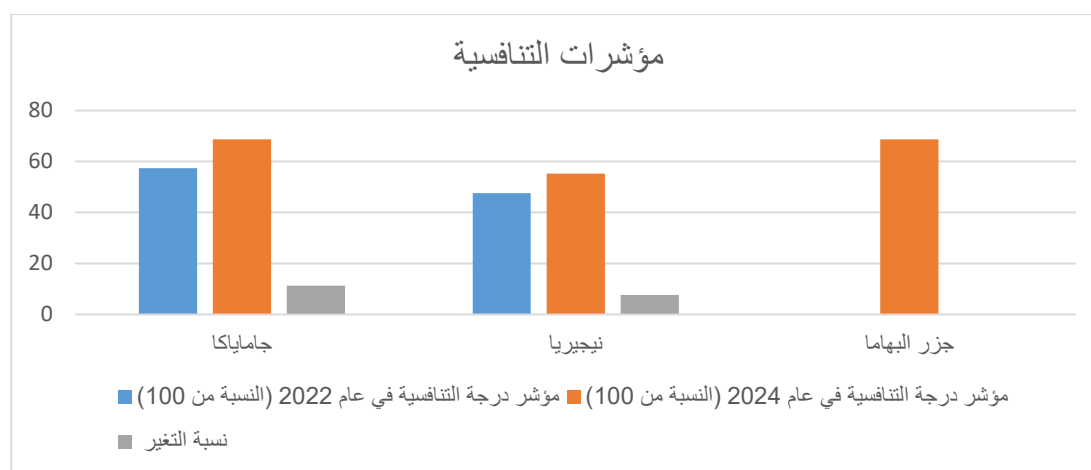


مؤشرات القدرة التنافسية في أعوام 2022 و2024 لدول (جامايكا، نيجيريا، جزر البهاما)

الدولة	مؤشر درجة التنافسية في عام 2022 (%)	مؤشر درجة التنافسية في عام 2024 (%)	نسبة التغير
جامايكا	57.4	68.7	11.3
نيجيريا	47.5	55.2	7.7
جزر البهاما	-	68.7	-

من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة عن: The Global Competitiveness 2024-2022 Report

ويوضح الجدول مدى التطور في زيادة القدرة التنافسية، إذ ازداد درجة القدرة التنافسية لدولة جامايكا من 57.4 في عام 2022 إلى 68.7 في عام 2024 بمقدار تغير بلغ 11.3 ، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع دولة نيجيريا التي سجلت نسبة 55.2 بمقدار تغير بلغ 7.7، وأما جزر البهاما فلم تتوفر بيانات عنها في عام 2022 لكنها سجلت نسبة 68.7 ، وهذا مؤشر مهم التقدم النسبي لهذه الدولة في مجال زيادة القدرة التنافسية، ومن خلال البيانات أعلاه يتضح مدى التقدم الاقتصادي للدول في مجال تعزيز مؤشرات القدرة التنافسية من خلال اعتماد سياسات نقدية ومالية تحفيزية.



المخطط (2)

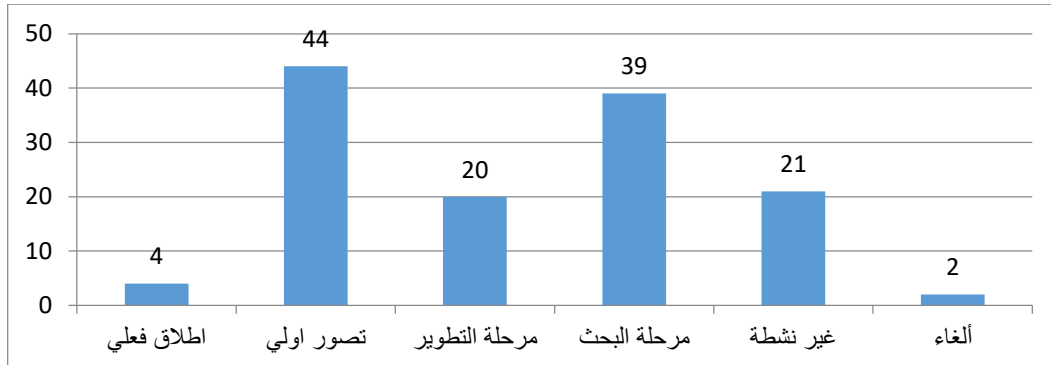
مؤشرات القدرة التنافسية في أعوام 2022 و2024 لدول (جامايكا، نيجيريا، جزر البهاما)

من عمل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (1)



وقد بدأت الصين مراحلها الأولى في مشروع إنشاء عملة رقمية ترجع الى ابريل من عام 2020، في مدن تتميز ببنى تحتية ذكية، إذ إنَّ ما تتمتع به الصين من تقدم تكنولوجي في مجال تقنية المعلومات وهندسة الحاسبات والاتصالات جعل تقبل العملات الرقمية مقبولا لدى المجتمع الصيني، فالشعب الصيني ليسوا غرباء على تلك التجارب الرقمية، ويمكن ملاحظة ذلك اثناء التجول والتسوق في مدن تتميز بارتفاع مستوى الرقمنة، من خلال التعاملات اليومية باستخدام التطبيقات (Wechat pay، Alipay) للهواتف الذكية (المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2020). واستطاعت الصين من إطلاق (Yuan) الإلكتروني وتمكنت شركة (بيروتشاينا) وهي إحدى شركات النفط الصينية أن تتم أول عملية دولية لتجارة النفط الخام من خلال شراء مليون برميل بعملة (e-CYN) باليوان الرقمي، وذلك من خلال جهود الصين الرامية باستخدام العملة الرقمية (e-CYN) عبر الحدود والتحرر من هيمنة الدولار الأمريكي في التعاملات التجارية الدولية، وتعزيز التنافسية الدولية في ظل الاندماج والتشابك مع الاقتصاد العالمي.

أنشأ الاتحاد الأوروبي منتدى يكون مخصصاً لمناقشة تنظيم العملات الرقمية، كما أصدرت محكمة العدل الأوروبية في الإطار ذاته حكماً بإعفاء العملات الرقمية من الضرائب على القيمة المضافة، ويتبنى البنك المركزي الأوروبي سياسات متحفظة في التعامل مع العملات الرقمية، إذ تدرك إدارة البنك بأنَّ للعملات الرقمية أثراً على النظام المصرفي والمالي، وعلى أدوات السياسة النقدية وآليات انتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي، مما يتطلب المزيد من التحليل للأثار المالية والاقتصادية المحتملة لإصدار عملة رقمية. ففي هولندا أجرى بنك المركزي الهولندي تجارباً داخلية بدءاً من عام 2015 باستخدام عملة تعتمد على تقنية دفتر الحسابات الموزع تسمى (Dukaton). وقد سميت بهذا الاسم تيمناً بالعملة الذهبية التي استخدمت في وقت استقلال هولندا عن إسبانيا في القرن السادس عشر. وفي السويد أجرى البنك المركزي دراسة مجتمعية حول مدى إمكانية إصدار عملة رقمية تستخدم بالتجزئة، وتم إطلاق عملة تجريبية تحت تسمية (E-Krona) "الكرونة الإلكترونية" إلا أنَّها واجهت مشاكل تقنية مما دفع بالبنك المركزي إلى التعاون مع شركات متخصصة لحل تلك المشاكل التقنية. والجدول (2) يوضح مراحل تطور إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية.



المخطط (3)

مراحل تطور البنوك المركزية في إصدار عملات الرقمية

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية في العملات الرقمية وأثرها في التنافسية الدولية

يشير التحول المضطرب في الاقتصاد الرقمي ونمو العملات الرقمية من حيث القيمة وزيادة التداول على المستويات المحلية والدولية إلى تأثيرات كبيرة على مستوى المتغيرات الاقتصادية والتبادل الدولي، فضلاً عن تأثيره على مستوى التنافس الدولي، إذ أضحت العملات الرقمية تأخذ دوراً تتجاوز النظام المالي التقليدي، وهذا ما أدى إلى بلورة مسار اقتصادي تنافسي بين الدول في محاولة منها للاندماج مع التطورات التكنولوجية، وبناء اقتصاد أكثر استدامة وتنافسية.

يمكن تناول مستقبل العملات الرقمية وتأثيرها في تنافسية التجارة الدولية من خلال فهم المحددات الرئيسية التي تشكل الإطار العام للتحول الرقمي الشامل، والتي يمكن توضيحها على النحو الآتي:

أولاً : الأفراد والمجتمعات:

إنَّ زيادة استخدام العملات الرقمية من قبل الأفراد والمجتمعات تؤثر في حركة تبادل السلع والخدمات ومدى التنافس الدولي؛ وذلك لقدرة هذه العملات على توفير سيولة مهمة تتجاوز التحديات التقليدية التي تواجهها العملات الورقية، ولكن مع ذلك تنطوي عملية التعامل بالعملات الرقمية على عملية معقدة من التحديات.

يمكن للعملات الرقمية أن توفر أشكالاً من السيولة تنسجم مع الظروف المحلية، وتلبي حاجات السوق، ولكنها قد تواجه تحديان أساسيين يتجسد الأول في إمكانية تنبني المستخدمين لتلك العملات ومدى ثقتهم بها، وأما الثاني فيكمن في مدة حياة هذه العملات؛ وذلك لأنها تصدر من منظمات ربما لا تكون قادرة على الاستمرار، لا سيما مع عدم اكتمال الإطار القانونية والتشريعية (لبنى محمود



توفيق، 2023). ولكن مع نمو استخدام العملات ومحاولة مجموعات العمل المالية وكذلك الدول المتقدمة التي تعمل على صياغة قانونية تكفل محاربة غسيل الأموال، ومن ثم توجيه العملات الرقمية بما يؤثر في قدرة الأفراد والمجتمعات على تعزيز التنافس على المستوى الدولي، وبالشكل الذي يضمن تخفيض الاستيرادات أو تعظيم الصادرات لبعض السلع والخدمات، وهكذا يمكن أن تسهم العملات الرقمية دوراً مؤثراً في نمو القدرة التنافسية، على الرغم من التحديات التي تفرض على العملات الورقية في ظل التنافس المتنامي بين الدول المتقدمة.

ثانياً: شركات الأعمال والأسواق:

تعد شركات الأعمال بمختلف أنواعها المرتكز الأساس للعمل للتجاري والاقتصادي، وتبادل السلع والخدمات على المستويين المحلي والدولي، وهي بذلك تدخل في منافسة كبيرة للبحث عن أسواق جديدة أو للتأثير في الأسواق التقليدية بطرق مبتكرة وأقل كلفة، ما دامت في صراع تنافسي يتطلب منها تقديم أقصى قدر من التطور التكنولوجي والرقمي.

وللعملات الرقمية تأثيرات محتملة على شركات الأعمال والأسواق؛ لأنها يمكن أن تكون سبباً في توفير نماذج تمويل جديدة وإيجاد فرص جديدة في الأسواق؛ وعلى هذا الأساس تسعى الشركات الكبرى إلى تحقيق الاستفادة القصوى من انخفاض تكاليف التشغيل التي توفرها العملات الرقمية، والتي تستند إلى تقنيات سلسلة الكتل التي تتميز بفاعليتها في التسديد، والوصول إلى البيانات، وكذلك الاستفادة على تحري التوقيعات المناسبة للأعمال التجارية (لبنى محمود توفيق، 2023). أما بعض شركات الأعمال الصغيرة فإنها ربما لا تكون مستعدة بشكل أكبر للتغيرات التي يمكن أن تسببها العملات الرقمية ولهذا يتطلب الأمر تغييرات في الخدمات التي تقدمها العملات الرقمية لتناسب مع الشركات الصغيرة (لبنى محمود توفيق، 2023). وبالنظر لاختلاف الموارد والقدرات بين الشركات الصغيرة فإن الأمر يتطلب تعاملًا مختلفاً بما يتناسب مع الإمكانيات، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الاستثمار في العملات الرقمية، والعمل على تخفيض التكاليف وتطوير البنى الرقمية، فضلاً عن تصميم الاستراتيجيات الحديثة التي يجب أن تضع القواعد التقنية السريعة بما يجعل كل منها متفاعلاً مع التطور الرقمي الشامل.

ثالثاً: الحكومات والسياسات :

تختلف الدول في وضع السياسات التي تتعامل مع العملات الرقمية بحسب البيئة التشريعية والقانونية ومستوى التطور التقني والرقمي ولا سيما بأن العملات الرقمية تمثل متغيراً اقتصادياً



جديداً يفتقر إلى الأسس والتجارب التطبيقية، ولكن مع ذلك يفرض التنافس بين الدول وضع السياسات التي تتناسب مع التطورات التكنولوجية التي نشأت عن العملات الرقمية وما تمثله من تأثير مالي ونقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية على حد سواء.

يمكن أن تتخبط الحكومات بشكل متزايد في التعامل مع العملات الرقمية بوصفها سلعة قيمة، بهدف الاستفادة من سماتها ومزاياها، وتحقيق بعض الأهداف النقدية والمالية والاجتماعية، ولا سيما مع أهمية العملات الرقمية والتي تتسم بأنها ذات منافع تجارية أوسع نطاقاً مثل تعزيز التنافسية التجارية (ستيوارت)، إجراء المعاملات وتبادل القيمة في العصر الرقمي، دراسة كجزء من البرنامج من الفعاليات، 2017). ففي هذا المجال كانت إحدى غايات الصين من إطلاق (Yuan) الإلكتروني هو للتحرر من هيمنة الدولار الأمريكي في التعاملات التجارية الدولية، وتعزيز القدرة التنافسية في ظل الصراع التنافسي المحتمل بين الدول المتقدمة، وتمكنت شركة (بتروتشاينا) وهي إحدى شركات النفط الصينية أن تتم أول عملية دولية لتجارة النفط الخام من خلال شراء مليون برميل بعملة (e-CYN) باليوان الرقمي، وذلك من خلال جهود الصين الرامية باستخدام العملة الرقمية (e-CYN) عبر الحدود كانت استخدام إحدى شركات النفط الصينية أن تتم أول عملية دولية لتجارة النفط الخام. وهذا ما يفرض على الدول التعامل بفاعلية وكفاءة، من خلال وضع السياسات الاقتصادية ذات البعد الأبعاد الرقمية والتقنية، بما يمكن من الاستفادة من العملات الرقمية، وتجنب الاختلالات التي يمكن أن تحدث إذا ما تركت العملات الرقمية تعمل من دون ضوابط وقواعد قانونية واقتصادية، ولا سيما مع احتدام التنافس الدولي العالمي، ومحاولة التأثير في الأسواق بمختلف الأساليب الاقتصادية والسياسية التي شهدت تطوراً تكنولوجياً مؤثراً، إذ تهدف عمليات تحويل العملات الرقمية عادةً إلى تحقيق "مدفوعات" مقابل سلع أو خدمات، وفي هذا السياق ينبغي على متلقي العملات الرقمية بحسن نية اكتساب الملكية دون التحقق من سلسلة المعاملات لضمان شرعية ملكيته للعملات وسيكون هذا اليقين القانوني هو مفتاح تداول النقود الرقمية.

رابعاً: المحددات المستقبلية للعملات الرقمية:

إنَّ عملية تطوير العملات الرقمية وتحسين قدرتها على تعزيز تنافسية التجارة الدولية، تكتنفه صعوبات وتحديات عديدة تتصل بطبيعة المنافسة الدولية من جهة وبدرجة التطور التقني والقدرة على تطوير المتغيرات الاقتصادية من جهة أخرى ولا سيما مع حداثة تجربة العملات الرقمية وحاجتها لمرتكزات تضمن استدامة مؤشرات الاقتصاد الرقمي وتعزز مسار العملات الرقمية.



ويمكن تحديد أربع محددات رئيسية تحدد مستقبل العملات الرقمية للأفراد والمجتمعات وشركات الأعمال والأسواق والسياسات الحكومية والتي يمكن توضيحها على النحو الآتي (ستيوارت, كاثرين, 2017، صفحة 14)

1- تطوير نظام بيئي مالي مرن: يجب بناء شبكة مؤسسية مترابطة تكون قادرة على التعامل مع مختلف الظروف والمتغيرات والأزمات.

2- تشجيع الإلمام الرقمي والمالي من جهة المواطنين: ينبغي تعزيز قدرة الافراد على استخدام التكنولوجيا وإدارة الأموال فضلاً عن تعزيز القدرة على الوصول إلى المعلومات والتعامل مع المخاطر المالية.

3- تشجيع السلوك الأخلاقي: ينبغي تعزيز القيم التي تضمن سلامة التعامل بالعملات الرقمية بما يعزز الثقة بها وتجنب العمليات غير القانونية مثل غسيل الاموال.

4- تشجيع الاندماج المالي: ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تطوير أنظمة المدفوعات، وتعزيز الشمول المالي وضمان وصول الخدمات المالية لأكثر عدد من السكان.

ومع ذلك ما تزال العملات الرقمية تواجه إشكاليات عديدة على المستوى التطبيقي؛ وذلك بسبب حداثة التجربة والمخاطر التي ترتبط بها والتقلبات التي تشهدها، فضلاً عن أهمية العملات الورقية التي تتميز بقوة موثوقيتها وتوفر القواعد النقدية التي تحكمها، ولكن هذا لا يمنع من أن تشهد العملات الرقمية نمواً واسعاً لا سيما مع تصاعد حدة التنافس الاقتصادي والسياسي بين الدول المتقدمة. ومن خلال مسح أجراه بنك التسويات الدولية (BIS) حول تنبؤات البنوك المركزية بإمكانية إصدار عملة رقمية لأغراض مختلفة على المدى القصير، وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي وتجارب العملات الرقمية الناجحة، إلا إن احتمالية إصدار تلك العملات ما تزال منخفضة، إذ لا تزال حوالي (70%) من البنوك المركزية ترى أنها من غير المرجح أن تصدر أي نوع من العملات الرقمية للبنك المركزي في المستقبل المنظور. بينما ترى (10%) من البنوك المركزية إنها من المرجح أن تصدر عملة رقمية لأغراض التداول اليومي في الأمد القريب و(20%) في الأمد المتوسط. (Codruta Boar H, 2020).



الاستنتاجات

1-لقد اتخذت البنوك المركزية في (الصين والاتحاد الأوروبي وجزر باهاما، جامايكا، نيجيريا، وجزر الكاريبي) إجراءات فاعلة في تنظيم وإصدار العملات الرقمية في إطار تعزيز التنافسية الدولية والاندماج مع التطورات التكنولوجية والرقمية.

2-لقد أثبتت التجارب الدولية بأن للعملات الرقمية دور مهم في تعزيز تنافسية التجارة الدولية. فعلى سبيل المثال ازدادت درجة القدرة التنافسية لدولة جامايكا من 57.4 في عام 2022 إلى 68.7 في عام 2024 بمقدار تغير بلغ 11.3 ، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع دولة نيجيريا التي سجلت نسبة 55.2 بمقدار تغير بلغ 7.7، وأما جزر البهاما فلم تتوفر بيانات عنها في عام 2022 لكنها سجلت نسبة 68.7.

3-تتميز العملات الرقمية للبنوك المركزية باشتغالها على خصائص تميزها عن العملات الورقية، بيد أنها ما زالت تواجه بعض المخاطر التقنية والفنية بسبب حداثة التجربة والمخاطر السبرانية.

التوصيات

1-ينبغي الاستثمار في العملات الرقمية، وتطوير البنى الرقمية، والعمل على خفض التكاليف، وكذلك تعزيز ثقة الافراد والشركات بالتوجه التكنولوجي للبنوك المركزية في إصدار العملات الرقمية ليضطلعوا بدور أكبر بما يؤثر في تعزيز تنافسية التجارة الدولية.

2-ضرورة العمل على تطوير وبناء شبكة مؤسسية مترابطة في إطار نظام مالي مرن، يكون قادراً على مواكبة التطورات التكنولوجية والرقمية وإنَّ الرؤية المستقبلية لها تقتضي العمل على المحددات التي تكفل نجاحها.

2-ينبغي للبنوك المركزية التركيز على تصميم الاستراتيجيات الحديثة ذات الأبعاد الرقمية والتقنية في ظل التحول التكنولوجي المقترن بارتفاع التنافس الاقتصادي.

مراجع

1. Bank Europa Central ECB (2024) .www.ecb.europa.eu.
2. BIN .(2018) .*Central bank digital currencies* .
3. Henry Holden , Amber Wadsworth Codruta Boar .(2020) .*Impending arrival – a sequel to the survey on central bank digital currency*.



4. Henry Holden and Amber Wadsworth Codruta Boar.(2020) . Impending arrival – a sequel to the survey on central bank digital currency .*Bank for International Settlements Papers*.
5. Michael Porter .(2006) .the five competitive forces .*harvad business review*.
6. Rodney Garratt. Morten Bech .(2017) .Central bank cryptocurrencies . *BIS Quarterly Review*.
7. المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق. (2020). العملة الرقمية الصينية نظرة عامة حول السوق ولتكنولوجيا والآثار المحتملة.
8. ايمن صالح. (2021). واقع العملات الرقمية. صندوق النقد العربي.
9. ريجان الشريف. (2013). "دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري". *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*.
10. سالم ألياس. (2002). التنافسية والميزة التنافسية في منظمات الاعمال) . *مجلة /بحاث ودراسات التنمية* .
11. ستيوارت, كاثرين. (2017). جراء المعاملات وتبادل القيمة في العصر الرقمي. عهد كورشام للقيادة الفكرية.
12. صالح العصفور. (2012). سياسات التنافسية. *مجلة جسر التنمية*.
13. طارق النوير. (2001). دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة دراسية مصر. *مجلة جسر التنمية*.
14. علي عبد محمد سعيد لبنى محمود توفيق. (2023). العملات الرقمية واجراء العملات وتبادل القيم في المستقبل الرقمي. *مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية*.
15. علي محمد الخوري. (2021). المدفوعات الالكترونية والعملات الرقمية . الامارات.
16. فارس كريم بريهي. (2008). القدرة التنافسية لصناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي. مصر .
17. كاثرين ستيوارت. (2017). , اجراء المعاملات وتبادل القيمة في العصر الرقمي, دراسة كجزء من البرنامج من الفعاليات. تم الاسترداد من www.rand.org/pubs/permissions



18. هبة عبد المنعم. (2022). توجهات المصارف المركزية العربية نحو اصدار العملات الرقمية. دراسات اقتصادية .
19. وداد بن قيراط عثمان عثمانية. (2020). اقتصاد العملات المشفرة ومستقبل النقود. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.